تحديات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا

د: شرين منشاوي
دكتوراه الفلسفه في الاقتصاد

ملخص

يمكن القول أن العلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي المستدام هي علاقة عضوية ، إذ لا يمكن تحقيق أمن غذائي مستدام دون الإعتماد على التنمية الزراعية المستدامة، وتمر دول شمال إفريقيا بأزمة غذائية خطيرة نتيجة لضعف أداء القطاع الزراعي من حيث نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلي الميزان الزراعي الذي يكون سالباً في معظم الأوقات، ورغم أن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا، يواجه بعدة تحديات داخلية وخارجية إلا أنه يمكن لتلك الدول أن تحقق الأمن الغذائي المستدام من خلال، بذل المجهودات وتطبيق سياسات وبرامج سواء على المستوى الفردي أو في إطار التعاون الإقليمي، ولتحقيق ذلك يجب أن يتم التوجه للتنمية الزراعية الأفقية بإستصلاح واستزراع مزيد من الأراضي الزراعية، كما يجب ان يتم تقليل الفاقد الإنتاجي الزراعي المحلي الذي يشكل جزء كبير لا يستهان به من الطاقة الإنتاجية الإجمالية

مقدمة عامة ومراجعة لأدبيات الموضوع

لقد قرر المجتمع الدولي أثناء الحرب العالمية الثانية تأسيس منظمة متخصصة للأمن الغذائى العالمى وهي منظمة الفاو (FAO)، وكان هدف هذه المنظمة السعى إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها: تحسين مستويات التغذية والمعيشة وتحسين ظروف سكان الريف ، وتعرض العالم إلى أزمة غذاء عالمية، خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٤ وانعقد على أثرها مؤتمر الغذاء العالمى عام ١٩٧٤، وركز على أولوية الأمن الغذائى العالمى من خلال زيادة واستقرار الإنتاج، وفى عام

١٩٨٣، تم توسيع مفهوم الأمن الغذائى ليشمل مفهوم القدرة على الحصول على الغذاء بالإضافة إلى مفهومى التوفر والإستقرار، وفى عام ١٩٩٢ عقد المؤتمر العالمى حول التغذية وأضاف مفهوماً جديداً للأمن الغذائى وهو كفاءة استخدام الغذاء، وأصبح حق الإنسان فى الحصول على غذاء مناسب ضمن حقوق الإنسان التى أقرها المجتمع الدولى. ومنذ ذلك الحين أصبح المفهوم المتفق عليه عالمياً للأمن الغذائى يدور حول المفهوم الذى استقرت عليه منظمة الأغذية والزراعة الفاو وهو " أن الأمن الغذائى يتحقق عندما يكون كل الأفراد فى كل الأوقات لديهم القدرة على الحصول على قدر كاف وآمن وذى قيمة غذائية من الطعام لتلبية احتياجاتهم وفق تفضيلاتهم، من أجل حياة تتسم بالصحة والنشاط سواء كان ذلك فى الفترة الحالية أو فى المستقبل"[١].

وتعانى معظم الدول النامية وخاصة دول شمال إفريقيا مثل " تونس، والجزائر، والمغرب ، ومصر، والسودان، وموريتانيا " من عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي المستدام بها، وذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق باختلال جانب العرض مثل ندرة المياه، التوسع العمرانى على حساب الأراضى الزراعية، استعمال الوسائل التقليدية فى إستغلال الأراضي، التصحر، التغيرات المناخية ... وغيرها ، ومنها ما يتعلق بإختلال جانب الطلب مثل الزيادة السكانية، والنمط الاستهلاكى وغيرها ، لذا فإن هذه الدول تسعى إلى تدعيم قدرتها على التغلب على هذه التحديات وتحقيق الأمن الغذائى المستدام عن طريق إتباع بعض السياسات التى يأتى فى مقدمتها التنمية الزراعية المستدامة، والإهتمام بالقطاع الزراعى والإستثمارات الزراعية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر، والتكيف مع تغير المناخ وغيره [٢].

ويعتبر القطاع الزراعى فى دول شمال إفريقيا أحد أهم القطاعات الإقتصادية فى تلك الدول، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة كبيرة من الناتج القومى والعمالة والدخل القومى، كما تزداد أهمية هذا القطاع مع تزايد عدد السكان فى تلك الدول وإزدياد حاجاتهم للغذاء فى ظل نقص الموارد الطبيعية الأرضية والمائية والنباتية والحيوانية نتيجة للتدهور والتلوث الناجم عن الاستغلال السيئ لهذه الموارد، وهو ما يؤدى إلى زيادة حجم العجز الغذائى والفجوة الغذائية فى دول شمال إفريقيا. لذا يمكن إعتبار التنمية الزراعية المستدامة فى تلك الدول مفتاح

التنمية الشاملة المستدامة وهو ما يتطلب المحافظة على الموارد الطبيعية من التدهور لضمان مصالح الأجيال المقبلة [٣]-

وقد ظهرت فكرة التنمية الزراعية المستدامة فى الثمانينات إستجابة إلى المطالبة بأن تنطوى السياسات والبرامج الزراعية على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية إضافةً إلى المجالات التقليدية للتنمية الزراعية، وقد اتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية المستدامة، وتأكدت فى مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى مدينة ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ فمنذ إنعقاد هذا المؤتمر، ظهرت بعض المناهج والسياسات الجديدة التى تركز على جانب الإستدامة، وتعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها عملية تحسين الإنتاج الزراعى كماً ونوعاً لتحقيق الأمن الغذائى المستدام، وتقليل الإعتماد على الإستيراد من الخارج، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية فى طرق ووسائل الإنتاج، وإحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وصحية فى المجتمع واستخدام التكنولوجيا الحديثة [٤]-

وتهدف إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فى دول الشمال الإفريقى إلى تحقيق الأمن الغذائى المستدام وتعظيم العائد من الموارد الزراعية، مع ضرورة الحفاظ على تلك الموارد وحمايتها من التلوث والتدهور والإعتداء، وهذا يعني أن إستراتيجية الزراعة المستدامة يجب أن يكون لها هدفين أساسيين، هما: زيادة الناتج الزراعى من جهة، وتخفيض الآثار البيئية السلبية على الموارد الزراعية من جهة أخرى، كما أنه يجب أن يتم العمل على تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين، بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في آن واحد، وبالتالي توفير حد معين من الأمن الغذائي المستدام [٥]- .

ويمكن تناول الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث فما يلي:-

ا- توصلت دراسة el-beltagy. ٢٠٠٤ [٦] ودراسة UNDP, ٢٠٠٩ [٧] إلى أنه رغم الإمكانيات المادية والبشرية التى تمتلكها معظم الدول العربية ومنها دول شمال إفريقيا فى القطاع الزراعى، إلا أنها تعانى من عجز كبير فى توفير الغذاء الصحى لمواطنيها وخاصة فى السلع الأساسية وذات الاستهلاك الواسع مثل الزيوت بأنواعها والسكريات إلى جانب الحبوب التى تشكل مصدر الغذاء الأساسى في جميع بلدان شمال أفريقيا، فهي تعتبر عنصر استراتيجي لضمان توفير الأمن الغذائى المستدام

للسكان، ولكن إنتاج الحبوب فى تلك الدول يظل غير كاف لتلبية الطلب المتزايد عليها، لذا فإن هذه الدول تعتمد على الإستيراد من الخارج لسد هذا العجز حيث تتركز حوالى ١٦-١٧٪ من الواردات العالمية للقمح فى دول شمال إفريقيا وخاصة الجزائر ومصر والمغرب، وهو ما يكلف تلك الدول الكثير من العملات الصعبة.

ب- بالنسبة لدراسة نورالدين،٢٠١١[٨] ودراسة مبروكي، ٢٠١١[٩] فقد توصلا إلى أنه من أهم التحديات التى تساهم فى زيادة حجم الفجوة الغذائية فى دول شمال أفريقيا: ا-ظاهرة التغيرات المناخية، ب-زيادة حدة مشكلة التصحر، ج-التخلف النسبى لمستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، د-ضعف الاستثمارات المادية والبشرية فى القطاع الزراعى نتيجة ضعف العائد من هذه الاستثمارات، وعدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بهذا القطاع. وكل هذه التحديات تحد من قدرة هذه الدول على تحقيق الأمن الغذائى المستدام خاصة وأن أهم السلع الغذائية الرئيسية التى تؤثر على الفجوة الغذائية فى دول شمال أفريقيا تتمثل فى مجموعة الحبوب بنسبة ٥٠,٩٪، اللحوم الحمراء بنسبة ١٠,٨٪، الألبان ومنتجاتها بنسبة ٩,٥٪، الزيوت النباتية ٨,٧٪، السكر ٧,٤٪، لحوم الدواجن ٧,٣٪ والبقوليات ٣,٥٪.

ج- وإذا انتقلنا إلى دراسة غربى، ٢٠١١ ودراسة World Bank, ٢٠١٢[١٠] فقد توصلا إلى ان دول شمال إفريقيا تسعى إلى بلورة ووضع سياسات محورية تأخذ فى الإعتبار أبعاد الأمن الغذائى المستدام ومكوناته الأساسية ممثلة فى وفرة الغذاء والحصول عليه من مصادره الأساسية واستدامته وكفايته وزيادة العائد من الصادرات. ولأن القطاع الزراعى يشكل المصدر الأساسى لتوفير الغذاء فقد شملت الإصلاحات برامج وإجراءات للنهوض بهذا القطاع وذلك على ضوء التنمية الزراعية المستدامة، كما تعمل حكومات دول شمال إفريقيا على تحسين أوضاع الأمن الغذائى على المستوى الفردى والقطرى فى إطار التعاون الإقليمى.

د- أما دراسة ابراهيم، ٢٠١٤[١١] ودراسة حربة، ٢٠١٥[١٢]ودراسة بوثلجة، ٢٠١٦[١٣] فقد توصلوا إلى أن تحقيق الأمن الغذائي المستدام يرتبط بتحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية وتحقيق تنمية زراعية مستدامة لمواجهة العجز الغذائى.

المشكلة البحثية: تتمثل المشكلة الرئيسة للبحث فى الإجابة على التساؤل

التالى: ما هو الوضع الراهن لحالة للأمن الغذائى فى دول شمال إفريقيا، وما هى أهم تحديات وسياسات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى تلك الدول؟

أهمية البحث:-

يرجع الاهتمام بالأمن الغذائي المستدام لعدة أسباب إنسانية واقتصادية وسياسية واجتماعية، فحصول الإنسان على الغذاء المطلوب حق من حقوقه الأساسية حفاظاً على إنسانيته وكرامته، فلا تستوى كرامة الإنسان مع تعرضه لحالات الجوع وحرمانه من حق الغذاء، بالإضافة إلى ان العناية بالإنسان عن طريق غذائه يضمن الحفاظ عليه كعنصر إنتاج تستحيل حياة المجتمع بدونه، وبذلك يتمكن الإنسان من ممارسة دوره كمنتج ومستهلك في آن واحد تمهيداً لتعامله العقلانى مع الموارد الاقتصادية المتاحة[١٤]

وتعد قضية الأمن الغذائى المستدام من أكبر التحديات الرئيسة التى تواجه دول الشمال الإفريقى، فعلى الرغم من توافر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، إلا أن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة فى الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت تلك الدول تستورد حوالى نصف احتياجاتها تقريباً من السلع الغذائية الرئيسة. وقد تمكن القطاع الزراعى فى دول شمال إفريقيا من توفير أغلب متطلبات السكان من الغذاء حتى مطلع سبعينيات القرن العشرين، ولكن مع منتصف عقد السبعينيات أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات والمشكلات التى تواجه هذة الدول، فالزيادة المتسارعة فى أعداد السكان وتحسن ظروف المعيشة أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية وهو ما أدى إلى حدوث عجز فى تغطية هذا الطلب محلياً، وبهذا اضطرت تلك الدول إلى اللجوء للخارج لسد احتياجاتها من الغذاء، مما أدى إلى حدوث الفجوة الغذائية التى تزداد حدتها حتى وقتنا الراهن، وهو ما جعل هذه الدول تتحول إلى قوة شرائية هائلة تنفق النسبة الأكبر من مواردها المالية فى سبيل إشباع حاجاتها من الغذاء وهو ما انعكس سلباً على موازينها التجارية[١٥]-

فرضيات البحث:

ا- تواجه دول شمال إفريقيا العديد من التحديات الداخلية والخارجية التى تؤثر سلباً على قدرتها على تحقيق الأمن الغذائى المستدام.

ب- تساهم سياسة التنمية الزراعية المستدامة وبعض السياسات الداخلية والخارجية الأخرى فى تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا.

منهجية البحث:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الإقتصادية البيئية، التى يتم من خلالها اختبار فرضية الدراسة بإستخدام المنهج الإستقرائى والمنهج الاستنباطي استناداً إلى الاداة الوصفية والتحليلية، حيث تم استخدام الأداه الوصفية فى الجزء النظرى الذى يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التى تساعد على الوصف الدقيق للإطار المفهومى للأمن الغذائى المستدام والتنمية الزراعية المستدامة، وما يتفرع عن ذلك من معلومات. كما تم الاعتماد على الأداه التحليلية، بغرض التعمق فى فهم وتباين العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أثارها.

ينقسم البحث إلى عدد من النقاط التي تتمثل فيما يلى:-

أولا: الأمن الغذائى المستدام والتنمية الزراعية المستدامة: إطار نظري

ثانيا: الوضع الراهن للأمن الغذائي والتنمية الزراعية فى دول شمال إفريقيا

ثالثا: تحديات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا على المستوى الداخلى والخارجى.

رابعا: سياسات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا على المستوى الداخلى والخارجى.

خامسا: رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائى المستدام في دول شمال افريقيا في ضوء التنمية

الزراعية المستدامة

أولا-الأمن الغذائى المستدام والتنمية الزراعية المستدامة: إطار نظري

١- مفهوم الأمن الغذائي المستدام

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في صيغة جديدة تتواكب والتغيرات الحالية،

إذ أصبح الأمن الغذائي مطلب بأن يكون مستنداماً علي الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي أخذاً بعين الإعتبار حق الأجيال القادمة في ضمان الحد الأدنى من الغذاء الصحي بصفة منتظمة للأجيال الحالية والمستقبلية. ويعرف الأمن الغذائي المستدام بأنه "توفيرالغذاء المناسب للأجيال الحالية بأساليب لا تضع قيوداً مسبقة على الأجيال القادمة للتمتع بقدر مماثل أو أفضل من الغذاء"، ولضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام استمرارية الغذاء يجب الاعتماد على قاعدة موارد طبيعية منتجة ومتواصلة، ولكن التحدي الذي يواجه الحكومات والمنتجين هو زيادة الإنتاجية الزراعية، ومن ثم ضمان الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد في صورة متواصلة [١٦]

وبالرغم من تباين الآراء حول تعريف الأمن الغذائي المستدام ومقوماته وأساليب تحقيقه، إلا أن هناك محورين أساسيين تناولتهما معظم التعاريف ولكن بدرجات مختلفة من التركيز والاهتمام، الأول: يتعلق بما هية الأمن الغذائي المستدام، وكمية ونوع الغذاء المطلوب توفره، ويؤخذ على أصحاب هذا التعريف أنهم لم يوضحوا كيفية وسبب تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وبالتالي يعتبر تعريفهم تعريفاً نظرياً وليس عملياً، والثاني: يتعلق بكيفية الحصول على الغذاء سواءً من المصادر المحلية أم الأجنبية، ولذلك يعتبر هؤلاء أن معدل تغطية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج الوطني هو أنسب مؤشر وربما المؤشر الوحيد لمستوى الأمن الغذائي، ويؤخذ على هذه المدرسة أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية والأمن الغذائي قد يتعارض مع تحقيق التنمية المستدامة[١٧] .

وبناءً على ما سبق، يمكن أن يعرف الأمن الغذائي المستدام بأنه "عبارة عن توفير خطة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد، لضمان الإنتاج الذي يغطي جميع احتياجات الشعب كماً ونوعاً من الغذاء مع الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال المستقبلية في تحقيق نفس المستوى، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أم الاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية" ، وبتبني هذا التعريف يمكن للمجتمع أن يحقق أمنه الغذائي المستدام بإنتاج احتياجاته الغذائية محلياً أو استيرادها من مجتمعات أخرى مع تفضيل الخيار الأول إذا لم يكن باهظ التكلفة من حيث كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وعليه فأنه كلما كانت النسبة الأكبر من احتياجات

المجتمع الغذائية منتجة محلياً كلما أدى ذلك إلي استمرارية وعدم تهديد أمنه الغذائي، ومن هنا تأتي أهمية الموارد الطبيعية الزراعية الأراضي الزراعية والمياه، لاستغلالها كعوامل محددة للأمن الغذائي المستدام[١٨]

٢-مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

تعرف الزراعة المستدامة بأنها: الإدارة الناجحة للموارد الزراعية، والتي تسعى لصيانة الموارد الطبيعية، سعياً منها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والوفاء باحتياجات الأجيال القادمة، مع المحافظة على البيئة وترشيد الاستهلاك للموارد الزراعية، وبذلك توفير منتجات غذائية صحية وآمنة وخالية من المواد الكيميائية الضارة، كما عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاصيل بأنها" تمثل الزراعة التي تهدف على المدى الطويل إلى تعزيز نوعية البيئة وقاعدة الموارد التي تعتمد عليها الزراعة، وتوفير احتياجات الإنسان من الغذاء وتحسين نوعية الحياة والمزارع ككل, كما تعرف بأنها: "التنمية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية المتاحة، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور ضابطا لها، بهدف رفع المستوى المعيشي من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها والحفاظ على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية المتاحة كحق للأجيال القادمة.

ومما سبق، تسعى الزراعة المستدامة إلى إنتاج غذاء كاف وصحي من خلال الاستخدام الحكيم والرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتعتبر التنمية الزراعية مستدامة عندما تكون ممارستها سليمة بيئياً وناجحة اقتصادياً، وعادلة اجتماعياً، وملائمة ثقافياً وانسانياً وتعتمد على منهج علمي شامل، وبالتالي فان التنمية الزراعية المستدامة هي التنمية الزراعية التي تحقق تكامل ثلاث محاور: الصحة البيئية، الربحية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية.

ثانيا- الوضع الراهن للأمن الغذائي والتنمية الزراعية فى دول شمال إفريقيا

تتمثل أهم مؤشرات الإنتاج الغذائي في دول شمال إفريقيا، التي يتم بواسطتها الحكم على الوضعية الإنتاجية في تلك الدول فيما يلي:

ا- مساهمة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي في دول شمال إفريقياً: يعكس

هـذا المـؤشر مـدي فاعليـة عنـاصر الإنتـاج للقطـاع الزراعـي في البلـد ومـدى مسـاهمتها في تكويـن الناتـج المحـلي، وتتصـف نسـبة مسـاهمة الناتـج المحـلي الزراعـي إلى الناتـج المحـلي في دول شـمال إفريقيـا بالتواضـع الشـديد، وهـذا بـدوره يـدل عـلى ضعـف مسـاهمة الناتـج الزراعـي في النشـاط الاقتصـادي في دول شـمال إفريقيـا

ب- مسـاهمة الزراعـة في دول شـمال إفريقيـا في الناتـج الزراعـي العـربي: بالنظـر إلى نسـبة مسـاهمة الزراعـة في دول شـمال إفريقيـا في الناتـج الزراعـي العـربي نجـد أنهـا مرتفعـة بعـض الـشيء، وهـذا يـدل عـلى القـوة والقـدرات والإمكانيـات التـي يمتلكهـا تكتـل دول شـمال إفريقيـا، ودوره في تدعيـم المواقـف العربيـة تجـاه التكتـلات الأخـرى.

ج- نصيـب الفـرد في الناتـج الزراعـي: بالنسـبة لنصيـب الفـرد في الناتـج الإجـمالي فهـو يوضـح مـدى الرفاهيـة الاقتصاديـة التـي يتمتـع بهـا الفـرد في بلـد مـا، أمـا بالنسـبة لنصيـب الفـرد في الناتـج الزراعـي فهـو يعكـس المسـتوى الغـذائي للبلـد، وتتفـاوت نسـب متوسـط نصيـب الفـرد مـن الناتـج الزراعـي للناتـج المحـلي الإجـمالي مـن بلـد لآخـر حيـث تبلـغ أعـلى نسـبة في موريتانيـا, ويعـود السـبب في ارتفاعهـا إلي المكانـة التـي يحتلهـا القطـاع الزراعـي فيهـا، أمـا تونـس والجزائـر وليبيـا فتعتـبر النسـبة فيهـما منخفضـة [١٩]

٢-ملامح الفجوة الغذائية فى دول شمال افريقيا

يمكـن تصنيـف الفجـوة الغذائيـة في دول شـمال افريقيـا إلي مجموعتـين مـن السـلع الغذائيـة كـما يـلي:- ا- فئـة مجموعـات العجـز الغـذائي :

تضـم هـذه المجموعـة الحبوب-البقوليات-اللحوموهـي تتصـف بالعجـز الغـذائي وعـدم قدرتهـا عـلى توفـير الكميـات اللازمـة للمسـتهلكين، وتـدني وانخفـاض نسـبة الاكتفـاء الـذاتي، حيـث تصـدرت مجموعـة الحبـوب هـذه المجموعـات، ويعـود السـبب في هـذه الفجـوة إلى الزيـادة الكبـيرة في حجـم الـواردات مـن هـذه المجموعـة. أمـا إذا مـا نظرنـا إلى الكميـات المتاحـة مـن الاسـتهلاك لهـذه المجموعـة فإنـه يلاحـظ بأنهـا كميـات دون المسـتوى المطلـوب لتحقيـق الأمـن الغـذائي مـن هـذه المجموعـة، ونتيجـة لهـذا التذبـذب فقـد انعكـس ذلـك عـلى نسـبة الاكتفـاء الـذاتي لمجموعـة الحبـوب

ب- فئة مجموعات الفائض الغذائي :

تتركـز الفوائـض التـي تظهرهـا الفجـوة الغذائيـة بين الإنتاج والاسـتهلاك في دول

شـمال افريقيـا، في ثـلاث مجموعات رئيسـية تقريبـاً وهي الفواكه، الأسـماك، والخضروات وهـذا مـا يشـير إلى بعض الإمكانيات المتوفرة مسـتقبلاً لتجارة الصـادرات الزراعية فى دول شـمال افريقيـا، ومحاولـة دعم موقفها في الأسـواق العالميـة وزيادة قدرتها التنافسـية.[٢٠]

ثالثا: تحديات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا

١-التحديات على المستوى الداخلى

أ-انخفاض نسبة الأراضي الزراعية الصالحة مقارنة بالمساحة الكلية

لا تمثـل الأراضي الزراعيـة الصالحـة سـوى ٥,١٪مـن المسـاحة الكليـة للوطـن العـربي والتـي تقـدر بحـوالي ١٣٤٤ مليـون هكتـار، كـما تشـهد المـوارد الطبيعيـة تدهـوراً رهيبـاً، فـالأراضي الزراعيـة تتراجـع مسـاحتها بسـبب عوامـل التعريـة والزحـف العمـراني والتصحـر الـذي بلغـت نسـبته حـوالي ٦٨,٤٪، كـما أن هنـاك مسـاحات زراعيـة أخـرى تتراجـع خصوبتهـا بسسـب الإفـراط في اسـتغلالها، إلى جانـب التدهـور الكبـير الـذي مـس المراعـي والغابـات مـما أثـر بشـكل كبيرعـلى إنتـاج الخشـب وتربيـة المـواشي، هـذا بالإضافـة إلى ظاهـرة ازديـاد درجـة الملوحـة وظاهـرة هـدر الميـاه نظـراً للـري المفـرط .

ب- ندرة المياه وسوء استغلالها

يرتبـط الأمـن الغـذائي ارتباطـاً وثيقـاً بالأمـن المـائي، إذ أن أحـد مهـددات الأمـن الغـذائي في الوطـن العـربي بشـكل عـام هـو في الغالـب نـدرة الميـاه أو عـدم القـدرة عـلى توفيرهـا، حيـث تقـوم العديـد مـن الـدول عـلى سـحب معـدلات عاليـة وغـير مسـتدامة مـن الميـاه الجوفيـة. ومـن الإحصائيـات التـي قامـت بهـا العديـد مـن المنظـمات الدولية أن إجـمالي الأراضي المزروعـة بالوطـن العـربي هـي حـوالي ٤٥مليـون هكتـار، لا يـروى منهـا بصفـة منتظمـة إلا حـوالي ١٠ مليـون هكتـار، أي بنسـبة ٢٢٪تقريبـاً [٢١]

ج-التغيرات البيئية والمناخية

معظـم التغـيرات البيئيـة التـي تحـدث الآن, أتـت نتيجـة الجهـود الإنسـانية التـي اسـتهدفت الحصـول عـلى مسـتويات أفضـل مـن الغـذاء، والسـكن والراحـة والترفيـه. وتنبـع التهديـدات البيئيـة التـي يواجههـا الأفـراد في أنجـاء شـتى مـن العـالم مـن تدهـور النظـم الايكولوجيـة المحليـة إلى جانـب تدهـور النظـام العالمـي. وقـد سـاهمت كل مـن الـدول المتقدمـة والناميـة في عمليـة إنهـاك وتدمـير البيئـة، إلا أن مسـاهمة الـدول

المتقدمة التي تمتلك حوالي ٨٥٪ من الناتج القومي العالمي في إنهاك البيئة العالمية أكبر بكثير، وقدرتها على مواجهة مشاكلها البيئية تتزايد باضطراد سنوياً.

د- الفجوة التقنية أوالتكنولوجية

إن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي. ورغم إدراك الدول العربية ودول شمال إفريقيا بأهمية الأساليب العلمية والتقنية المتطورة في تحقيق التنمية الزراعية، فإن جهودها لاتزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية واستخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز والاستيراد إلى حالة الوفرة والتصدير. فالتوسع الرأسي في المساحات المزروعة بواسطة تكثيف الإنتاج عن طريق استخدام التقنية لم يتطور في دول شمال إفريقيا إلا بنسبة متواضعة، خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل ذات العلاقة بالأمن الغذائي كالحبوب واللحوم والألبان [٢٢].

هـ-ضعف التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي

إن مصادر تمويل الاستثمارات الزراعية لا تزال قاصرة وعاجزة عن تعبئة الموارد الكافية نظراً لضعف الادخار وسوء استغلال الفوائض النقدية والعوائد النفطية، وغلبة السلوك الاستهلاكي على السلوك الادخاري في الدول العربية وشمال افريقيا، وكذلك لعدم تجذر مفهوم المشاركة بين الأقطار العربية للاستثمار في مشروعات زراعية مربحة تعود بالنفع على التنمية الزراعية في المنطقة بالكامل، وعلى المستوى المعيشي لسكانها. ولا تزال الاستثمارات الزراعية العربية المشتركة تقتصر على مجالات مضمونة أو شبه مضمونة تتوافر لها التقنيات المناسبة والبنى الأساسية اللازمة، كإنتاج الدواجن وصيد الأسماك وإنتاج المحاصيل السكرية، وبعض الصناعات الزراعية كالأعلاف والسكر [٢٣]

و- عدم القدرة علي تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين

تتسم الزراعة العربية بشكل عام بصغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة، التي غالبًا ما يفتقر أصحابها إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم .فهم يفتقرون إلى خدمات الإقراض والتمويل، والإرشاد الزراعي والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج .الأمر الذي يتطلب تطوير وتحديث المؤسسات

التي تجمعهم بما يؤدي لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه، وذلك من خلال تضافر الجهود بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام وتبادل التجارب والنماذج الناجحة والخبرات المكتسبة في مجال تعزيز قدرات وحماية صغار المزارعين.

ز- العوامل الديموجرافية:

تعتبر نسبة النمو الديموجرافي في دول شمال افريقيا مرتفعة جدا مقارنة بالنسبة العالمية، إلا أن هذا التزايد الكمي للسكان رافقه عامل ضاغط آخر وهو هجرة السكان من الريف إلى المدن داخل البلد الواحد أو من دولة إلى دولة أخرى طالبة للعمالة، وهو ما أدى إلى حرمان القطاع الزراعي من اليد العاملة، وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي وزيادة التبعية الغذائية [٢٤]

٢-التحديات على المستوى الخارجي

أ- صعوبة تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي

إن التشتت الذي يعيشه العالم العربي وغلبة النزعة القطرية في العلاقات التي تربطه بالتكتلات الاقتصادية العالمية، من أهم العوامل التي حالت دون خلق مناخ ملائم للتبادل المتكافئ بين الدول العربية وبين هذه التكتلات. إن الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي يتطلب مبادرات أو أشكال أخرى للعلاقات تجعل التبادل بين الوطن العربي والعالم الخارجي لا يقتصر على الشكل البسيط وإنما يتعداه ليتميز بالتنوع والتوازن، فتنمية الإنتاج العربي تتطلب استيراد المنتجات الأولية والمنتجات التكميلية الذي يؤدي بدوره إلى التصدير المتنوع [٢٥]

ب-الأثار السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد

- تشير التوقعات الاقتصادية العالمية إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي العالمي، والذي بدوره يشكل عاملاً يؤثر على ميزان أسعار السلع الدولية من خلال انخفاض الطلب على الاستيراد عالمياً.

- تسببت أزمة فيروس كورونا في توقف حركة قطاع السياحة من خلال: توقف شبه كامل للسفر من وإلى معظم دول العالم وإغلاق مؤقت للأنشطة التجارية المرتبطة به،

- كما أثرت أزمة فيروس كورونا علي قطاع الطاقة، حيث أدي ضعف النشاط الاقتصادي

وانخفـاض الطلـب بسـبب كوفيـد١٩، إلي انخفـاض حـاد في أسـعار النفـط الخـام،[٢٦] .

- صعوبـة الوصـول إلي أسـواق البيـع بالجملـة والتجزئـة وأسـواق مدخـلات الإنتـاج، نتيجـة لسياسـات الإغـلاق التـي اتبعتهـا الـدول عربيـا وعالميـا والتـي فرضتهـا ضرورة التعامـل مـع الأزمـة

- نقـص العمالـة، نتيجـة لتقييـد الحركـة والآثـار السـلبية لهـذا النقـص عـلى المسـاحات المزروعـة والإنتـاج والحصـاد للموسـم الحـالي والمواسـم القادمـة محليـا وعالميـا، وخاصـة إذا طـال أمـد الجائحـة مـما سـيترتب عليـه نقـص في المعـروض وارتفـاع الطلـب وبالتـالي ارتفـاع الأسـعار محليـا وعالميـا، ويـزداد اثـر ذلـك إذا مـا تبنـت الـدول المصدرة سياسـات حمائيـة اغلاقيـة، وهـو مـا بـدات دلائلـه الأولي تلـوح في الافـق

- انخفـاض المخزونـات الإسـتراتيجية للـدول، وخاصـة إذا مـا طـال أمـد الجائحـة نتيجة للسـحب الزائـد دون تعويض

- حـدوث تأثـيرات سـلبية عـلي مسـتويات الفقـر بأبعـاده المختلفـة وزيـادة أعـداد الفقـراء، نتيجـة للزيـادة المتوقعـة في أعـداد العاطلـين عـن العمـل، وانخفـاض دخـول ذوي الدخـل المحـدود [٢٧]

ج- نمو التكتلات الاقتصادية:

أخـذت فكـرة التكتـل تظهـر بوضـوح بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، فقـد شـهدت أوروبـا أنواعًـا مختلفـة مـن التكتـلات الاقتصاديـة مثـل منطقـة التجـارة الحـرة، السـوق الأوروبيـة المشـتركة ومؤخـرًا الاتحـاد الأوروبي. ولم تقتـصر التكتـلات عـلى أوروبـا فقـط، وإنمـا كان هنـاك محـاولات للـدول الناميـة في إقامـة تكتـلات بينهـا أو مـع الـدول المتقدمـة، [٢٨]

رابعا: سياسات تحقيق الأمن الغذائى المستدام في دول شمال افريقيا

١-السياسات على المستوى الداخلي

أ-سياسة الاكتفاء الذاتي

تنطـوي سياسـة الاكتفـاء الـذاتي عـلى قـدرة المجتمـع عـلى تغطيـة الاحتياجـات الغذائيـة مـن الناتـج الغـذائي المحـلي. فتوفـير حـد أدنى مـن الناتـج المحـلي لمختلـف السـلع الغذائيـة يمكـن اعتبـاره خـط الدفـاع الأول في المشـكلة الغذائيـة التـي لا تتمثـل في توفـير العمـلات اللازمـة لاسـتيراد مـا يلـزم مـن السـلع الغذائيـة الضروريـة فحسـب،

بـل أن هنـاك صعوبـات بالغـة في توفـير الـواردات اللازمـة مـن السـوق العالميـة حتـى مـع توافـر المقـدرة التمويليـة. ولتحقيـق الاكتفـاء الـذاتي مـن الغـذاء، لابـد مـن زيـادة الرقعـة الزراعيـة خاصـة مـن محاصيـل القمـح والـذرة والبقوليـات و قصـب السـكر وبنجـر السـكر والفـول السـوداني وفـول الصويـا وغيرهـا، ولتحقيـق هـذه السياسـة يتطلـب الأمـر مـن الدولـة التوجـه للتنميـة الزراعيـة الأفقيـة باسـتصلاح واسـتزراع مزيـد مـن الأراضي الزراعيـة بمـا يكفـي لتحقيـق الزيـادة المطلوبـة في الإنتـاج الزراعـي الغـذائي، لإشـباع الاحتياجـات المتزايـدة للسـكان الذيـن يتضاعفـون كل حـوالى ثلاتـينُ عـام، بالإضافـة إلى وضـع وتنفيـذ سياسـة ملائمـة للتحـوط الاسـتهلاكي الغذائي، تسـتهدف تخزيـن قـدر كافي مـن السـلع الغذائيـة لمجابهـة المخاطـر الاقتصاديـة وفـتَّرات الحـروب والكـوارث الطبيعيـة، ومـا يتَّرتـب عليهـا مـن نقـص في المعـروض مـن تلـك السـلع الغذائيـة[٢٩]

ب- سياسة التنمية الاقتصادية الزراعية

تعتـبر التنميـة الزراعيـة أحـد الركائـز الرئيسـية للتنميـة الاقتصاديـة الشـاملة نظـرا لأهميـة الاقتصـاد الزراعـي، ودوره في توفـير الاحتياجـات الغذائيـة المتزايـدة للسـكان ودوره في توفـير المدخـلات لكثـير مـن الصناعـات التـي تعتمـد عـلى المنتجـات الزراعيـة، ودوره في توفـير النقـد الأجنبـي المتحصـل عليـه مـن تصديـر بعـض المنتجـات الزراعيـة، ودوره أيضـاً في توفـير فـرص العمـل العديـدة والتغلـب عـلى مشـكلة البطالـة. وتنطـوي سياسـة التنميـة الاقتصاديـة الزراعيـة عـلى نقـل الاقتصـاد الزراعـي مـن الوضـع الاجتماعـي المتخلـف، ومـا ينطـوي عليـه مـن نقـص وسـوء الغـذاء إلي الوضـع الاجتماعـي المتقـدم ومـا ينطـوي عليـه مـن وفـرة وجـودة الغـذاء.

وتتمثـل سياسـة التنميـة الاقتصاديـة الزراعيـة في إعـادة تخصيـص المـوارد في المجتمـع، بهـدف إحـداث تغـيرات في الإنتاجيـة الزراعيـة بزيـادة حجـم الاسـتثمارات الموجهـة للقطـاع الزراعـي، ويمكـن أن يحـدث ذلـك عـن طريـق التنميـة الزراعيـة الأفقيـة في صـورة توسـيع اسـتثمارات البنيـة الأساسـية مثـل برامـج الـري والـصرف والتوسـع في اسـتصلاح واسـتزراع الأراضي...إلـخ، والتنميـة الزراعيـة الرأسـية في صـورة اسـتحداث وسـائل إنتاجيـة عصريـة وتكثيـف زراعـي، وتعديـل التَّركيـب المحصـولي، بالإضافـة إلي تنميـة الإنتـاج الحيـواني والداجنـي والسـمكي[٣٠]

ج-الترشيد الاستهلاكي الغذائي:

تنطوي سياسة التَّرشيد الاستهلاكي الغذائي على الإجراءات التي تتبعها الدول لضبط وتنظيم الاستهلاك بما يحقق أكبر منفعة اقتصادية على المستوى القومي والفردي، فلا شك أن المنطق السليم لترشيد الاستهلاك الغذائي بما بوفر أكبر منفعة اقتصادية على المستوى القومي هو تشجيع الزيادة في استهلاك السلع الزراعية الأقل تكلفة كالذرة الشامية، أو ضغط استهلاك أكثرها عائداً قومياً كالأرز، ولا شك أيضاً أن المنطق السليم لترَّشيد الاستهلاك الغذائي بما بوفر أقصى منفعة على المستوى الفردي هو الارتقاء بالمستوى الغذائي الفردي، أي خفض متوسط ما يستهلكه الفرد من مجموعة الحبوب والنشويات، وزيادة متوسط ما يستهلكه الفرد من مجموعة اللحوم والأسماك والبيض إلي الضعف، مع العمل على إتاحة هذه السلع سواء المصادر الأجنبية أو المحلية بأسعار مناسبة ورفع المقدرة الشرائية للمستهلكين[٣١]

د- سياسة الدعم الاستهلاكي الغذائي:

تنطوي سياسة الدعم الاستهلاكي الغذائي على كافة الإجراءات التي تتبعها الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق باستهلاك السلع الغذائية الضرورية، الأمر الذي من شأنه تحقيق أكبر منفعة اقتصادية على كل من المستوى القومي والفردي. وتلجأ الحكومة إلي إتباع مثل هذه السياسة في فترات الحروب والأزمات الاقتصادية. ويعد التخفيض التد ربهي للدعم الاستهلاكي للسلع الكمالية وقصره فقط على السلع الضرورية لكافة أبماط الاستهلاك في الحضر والريف، هو السياسة المثلى في الوقت الراهن لتحقيق الأمن الغذائي لمحدودي الدخل، [٣٢]

هـ-سياسة التصنيع الغذائي

يتركز النشاط الاقتصادي في أغلب الدول النامية في القطاع الزراعي وانتاج المواد الخام، وبالتالي تتسم القدرة الشرائية للأفراد بالضعف الشديد والتي تنعكس بدورها على ضيق الأسواق وعدم القدرة على استيعاب السلع الغذائية محلياً، بل لا توجد إمكانية تكنولوجية على توفيرها بالقدر الملائم كماً وكيفياً بأسعار اقتصادية مناسبة. وهو ما يجعل هذه الدول تعتمد على الاستيراد الذي يشكل عبئاً على الميزان التجاري، بالإضافة إلي عدم القدرة التكنولوجية على التصنيع الزراعي كمدخل لتقليل الفاقد الإنتاجي المحلي من الحاصلات الزراعية الغذائية الهامة[٣٣]

و-السياسة السعرية الزراعية

تعتبر السياسة السعرية الزراعية من أهم السياسات ذات التأثير المباشر على القطاع الزراعي وذلك من حيث تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، تنظيم وهجرة الموارد داخل وخارج القطاع الزراعي، تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين وتنظيم الإنتاج، توجيه هيكل الاستهلاك من السلع والخدمات بما يتفق مع أهداف المجتمع ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

أن إتباع السياسات السعرية الزراعية الرشيدة كان من شأنه زيادة دخول الزراع وتنمية الشعور لديهم بأن هذا الإنتاج ملك لهم، مما يدفعهم إلى مزيد من الإنتاج وتحسين مستواه، وكل هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج بصفة عامة وتضييق الفجوة بين كل من الطاقة الإنتاجية والطاقة الاستهلاكية والغذائية، وهذا من شأنه ان يؤدي إلى الحد من تفاقم مشكلة العجز الغذائي

ويعاب على سياسة التحرر الاقتصادي الراهنة أن الدولة مازالت تتدخل من حين لآخر في السياسة السعرية بمختلف مستوياتها، فعلى مستوى المنتج الزراعي تتدخل الدولة في تسعير سلعة كالقمح بحجة تشجيع الزراع على التوسع في إنتاجه، وكذلك الحال بالنسبة لقصب السكر والقطن وغيرها، وعلى مستوى المستهلك تتدخل الدولة بحجة محاربة الغلاء وارتفاع الأسعار وتقيم مجمعات ومعارض السلع الاستهلاكية بأسعار تقل عن أسعارها التوازنية في سوق كل سلعة [٤٣]

ي- سياسة تقليل الفاقد الإنتاجي الزراعي المحلي:

أن الفاقد المحلي يشكل جزء كبير لا يستهان به من الطاقة الإنتاجية الإجمالية عندما نأخذ في الاعتبار الفاقد الإنتاجي المحلي لمرحلة ما بعد الحصاد، وحتى مرحلة الاستهلاك النهائي عبر مراحل تسويقية متعددة تصل بهذا الفاقد إلى حوالر ١٠ ٪بصفة عامة في محاصيل الحبوب الزراعية، وإلى أكثر من ٥٠ ٪في محاصيل الخضر والفاكهة، وذلك طبقا للعديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وبالتالى فإن إتباع أساليب وطرق تكنولوجية حديثة سواء أثناء العملية الإنتاجية أو عبر المراحل التسويقية المختلفة أو تطوير أساليب التخزين المتبعة حالياً كماً وكيفاً، يؤدي إلى توفير قدر لا يستهان به من الطاقة الإنتاجية لكافة السلع الزراعية الغذائية الهامة، مما يشكل إضافة لا يستهان بها للحد من مشكلة تفاقم العجز الغذائي[٣٥]

٢-السياسات على المستوى الخارجي

أ- السياسة الاستثمارية الزراعية:

تستهدف السياسة الاستثمارية الزراعية، زيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية ورفع مستوى الدخل الزراعي، والحد من تقلباته وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق الأمن الزراعي والغذائي، فالاستثمارات الزراعية تعتبر أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية الزراعية، ويتوقف نجاح التنمية الزراعية إلى حد كبير على حجم الاستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها بين الأنشطة الزراعية المختلفة، وكفاءة استخدام تلك الاستثمارات. ويتأثر حجم الاستثمار بصفة عامة ببعض العوامل الاقتصادية التي من أهمها: الدخل القومي، مقدار الاستهلاك العائلي، الاستهلاك الحكومي، الصادرات والواردات والادخار القومي[٣٦]

ب-سياسة تنمية التجارة الخارجية:

تنطوي سياسة تنمية التجارة الخارجية على تنمية الصادرات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم نوعياً وكمياً وزمنياً، بهدف توفير مصدر مستمر من النقد الأجنبي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية من ناحية، ولاستيراد القدر اللازم من السلع الغذائية الضرورية كالقمح لتحقيق الأمن الغذائي المستدام من ناحية أخري، ولا شك أن تنمية التجارة الخارجية بين الدول العربية سيكون من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي المستدام للدول العربية بصفة عامة. وهذا يعنى ألا تصدر دولة عربية سلعة معينة إلى الخارج إلا بعد استيفاء الاحتياجات الاستيرادية لبقية الدول العربية الأخرى، ولا تستورد دولة عربية سلعة من الخارج إلا بعد استيفاء الطاقات التصديرية للدول العربية الأخرى من تلك السلع. يضاف إلى ذلك أن قرب الأسواق وتقارب الأذواق والخفض المتبادل للرسوم والتعريفات الجمركية سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار مثل هذه السلع الغذائية، وازدياد الطلب عليها [٣٧]

ج- سياسة التكامل الاقتصادي الزراعي والغذائي العربي والمتوسطي والأفريقي:

تنطوي سياسة التكامل الاقتصادي الزراعي والغذائي العربي والمتوسطي والأفريقي على كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر، لإزالة القيود على الحركة

التجارية للسلع الغذائية أو لعناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها بين هذه الدول، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية الغذائية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع في إنتاج واستهلاك الغذاء[٣٨]

د- تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية العربية البينية:

يمكن الإشارة إلى أهم الطرق والتقنيات التي يمكن لمتخذي القرار في الدول العربية الاعتماد عليها، بهدف تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية البينية كمايلي:

- تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في مجال الاستثمار، لا سيما اتفاقيات تشجيع الاستثمار العربي البيني وعلى راسها اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية، واتفاقيات تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية.

- تشجيع الشركات العربية العابرة للقوميات على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، من خلال إنشاء المشروعات العربية المشتركة الكبرى.

- حث الدول العربية على توفير بيانات الاستثمار الأجنبي بهدف إثراء مناخ الاستثمار في الدول العربية

- الاهتمام بالبنية التحتية في المجتمعات الريفية العربية خاصة تلك التي تملك خصائص استثمارية مميزة لجذب الاستثمارات العربية الخاصة، مثل الماء والمساحات الزراعية الواسعة والعمالة الرخيصة.

-سن القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الزراعي، والتي تتناسب مع التنمية الزراعية المستدامة من جهة، وتضمن حقوق المستثمرين من جهة أخرى، بما يحافظ على الموارد البيئية وتوازن منظومتها[٣٩]

خامسا: رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائ المستدام في دول شمال افريقيا

في ضوء ما سبق، قدمت الدراسة عددا من المقترحات وتتمثل فيما يلي:-

١- يمكن لدول شمال إفريقيا أن تحقق الأمن الغذائي المستدام من خلال، بذل المجهودات وتطبيق سياسات وبرامج سواء على المستوى الفردي أو في إطار التعاون الإقليمي. حيث اعتمدت عدة بلدان منذ عام ٢٠٠٨ سياسات زراعية جديدة، وشرعت في إجراء إصلاحات تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتحسين إدارة الأراضي والموارد المائية، والأراضي الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي. وتركزت الجهود على أخذ المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية في الاعتبار بقدر أكبر

٢- العمل علي زيادة الاستثمارات الزراعية في دول شمال افريقيا، مما يساعد علي زيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية ورفع مستوى الدخل الزراعي، والحد من تقلباته وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق الأمن الزراعي والغذائي

٣- تنمية التجارة الخارجية ودعم الصادرات التي تتم بين الدول نوعياً وكمياً وزمنياً، بهدف توفير مصدر مستمر من النقد الأجنبي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية من ناحية، ولاستيراد القدر اللازم من السلع الغذائية الضرورية كالقمح لتحقيق الأمن الغذائي المستدام من ناحية أخري

٤- يجب أن يتم العمل علي دعم التكامل الاقتصادي الزراعي والغذائي العربي والمتوسطي والأفريقي لإزالة القيود على الحركة التجارية للسلع الغذائية أو لعناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها بين هذه الدول، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية الغذائية بغية تحقيق معدل بمو مرتفع في إنتاج واستهلاك الغذاء

٥- يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال زيادة الرقعة الزراعية خاصة من محاصيل القمح والذرة والبقوليات وقصب السكر وبنجر السكر والفول السوداني وفول الصويا وغيرها، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر من الدولة التوجه للتنمية الزراعية الأفقية باستصلاح واستزراع مزيد من الأراضي الزراعية

٦- دعم التَّرشيد الاستهلاكي الغذائي لضبط وتنظيم الاستهلاك بما يحقق أكبر منفعة اقتصادية على المستوى القومي والفردي

٧- تبني سياسة سعرية زراعية ذات تأثير مباشر على القطاع الزراعي من خلال: تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، تنظيم وهجرة الموارد داخل وخارج القطاع الزراعي، تنظيم العلاقة بين المنتجين واامستهلكين وتنظيم الإنتاج، توجيه هيكل الاستهلاك من السلع والخدمات بما يتفق مع أهداف المجتمع ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

٨- يجب ان يتم تقليل الفاقد الإنتاجي الزراعي المحلي الذي يشكل جزء كبير لا يستهان به من الطاقة الإنتاجية الإجمالية، وبالتالى فإن إتباع أساليب وطرق تكنولوجية حديثة سواء أثناء العملية الإنتاجية أو عبر المراحل التسويقية المختلفة أو تطوير أساليب التخزين المتبعة حالياً كماً وكيفاً، يؤدي إلى توفير قدر لا يستهان

به من الطاقة الإنتاجية لكافة السلع الزراعية الغذائية الهامة، مما يشكل إضافة لا يستهان بها للحد من مشكلة تفاقم العجز الغذائي

٩- من الضرورى خلال المرحلة الحالية وفي المدى القصير العمل على ضمان التدفق السلس للسلع الغذائية والاستفادة الكاملة من إمكانات السوق الدولية لتأمين العرض والطلب الغذائى

الخاتمة

يمكن للمجتمع أن يحقق أمنه الغذائي المستدام إما من خلال إنتاج احتياجاته الغذائية محلياً أو استيرادها من مجتمعات أخرى مع تفضيل الخيار الأول إذا لم يكن باهظ التكلفة من حيث كفاءة استغلال الموارد المتاحة، كما يمكن القول أن العلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي المستدام هي علاقة عضوية، إذ لا يمكن تحقيق أمن غذائي مستدام دون الاعتماد على تنمية زراعية مستدامة، فالزراعة المستدامة هي الزراعة التي بإمكانها تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من الغذاء، وتوفير فرص عمل مستدامة ولائقة، والحفاظ على القدرات الإنتاجية وتجدد الموارد الطبيعية وتعزيزها والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات، واستخدام التكنولوجيا المتطورة للحفاظ على الجانب الايكولوجي الذي يعتبر من أهم الأسس الداعمة لاستدامة الأمن الغذائي

ويواجه الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا، بعدة تحديات داخلية وخارجية تتمثل التحديات الداخلية في: انخفاض نسبة الأراضي الزراعية الصالحة مقارنة بالمساحة الكلية، ندرة المياه وسوء استغلالها، التغيرات البيئية والمناخية، الفجوة التقنية أوالتكنولوجية وضعف التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي، أما التحديات الخارجية فتشمل: صعوبة تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وقد كشفت جائحة كورونا عن هشاشة الأنظمة الصحية والغذائية لدول شمال افريقيا، وبدأت الجائحة كأزمة صحية لكنها سرعان ما تحولت إلي أزمة شاملة، تؤثر على كافة قطاعات الاقتصاد وتفرض تحديات خطيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

١- صالح، أوليفيا السيد واخرون ٢٠١٣: دراسة اقتصادية تحليلية للأمن الغذائي لمحصول القمح في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الحادي والعشرون للاقتصاديين الزراعيين بعنوان "الامن الغذائي المصري في ظل مخاطر الأسواق العالمية"، القاهرة، ص٧.

-.FAO 2008, An Introduction to the Basic Concepts of Food Security, p5

٢- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١٢ الأمن الغذائى فى شمال أفريقيا: تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، مكتب شمال أفريقيا، الطبعة الأولى، الرباط، ص٤

٣- غربى، فوزية ٢٠١١ الزراعة وتحديات الأمن الغذائي العربي: مع الإشارة لحالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٦

٤- عبد المحسن، سالم ٢٠١٣ التنمية الزراعية المستدامة: الخيار الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد٢١، العدد١.

٥- انظر ذلك:

-Jules N and Pretty, J 2012, Sustainable Agriculture: Impacts on Food Production and Challenges for Food Security, International Institute for Environment and Development, pp2-4.

٦- أنظر ذلك:

Adel el-beltagy2004,"Agricultural development and food Security in 7 constraints and opportunities",:North Africa, kambala, oughanda, April

٧- أنظر ذلك:

UNDP2009. Development challenges for the Arab region-food security and agriculture". - march

٨- نورالدين، حامد ٢٠١١ مهددات الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

٩- مبروكي، الطاهر٢٠١١ الأمن الغذائي في المغرب العربي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، العدد ٩.

١٠- أنظر ذلك:

Food and Water Security in the Arab World »,Proceedings of the First Arab ,World Bank٢٠١٢ .Development Symposium

١١- ابراهيم، صالح ٢٠١٤ الفجوة الغذائية وأبعاد الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر

١٢- حربة، محمد ٢٠١٥ الواقع الغذائي العربي واسبابه: التحديات والتطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، الرياض.

١٣- بوثلجة، ٢٠١٦ دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر

١٤- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠١٢ تقرير أوضاع الأمن الغذائى العربى، ص٥.

١٥- خلف،عثمان ٢٠١٦ واقع ومساهمات القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة تحليلية مقارنة لحالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، الجزائر، ص٤.

١٦- عبد السلام، محمد السيد ٢٠٠٢ الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ص١٢-١٤.

- الدروبي، رانية ثابت ٢٠٠٩ مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥

١٧- بن خزناجي، أمينة ٢٠١٣ مرجع سبق ذكره ، ص ص١٤-١٦

١٨- حركاتي فاتح ٢٠١٨ مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

١٩- ناجي، قاس ٢٠١١ ، التنمية الزراعية واثر اتفاقيات الجات، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ص٢٣

- مراد، جبار ة٢٠١٤ حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، ص١٧

٢٠- ابراهيم، صالح ٢٠١٤ الفجوة الغذائية وأبعاد الأمن الغذائى للدول العربية فى ظل المستجدات الاقتصادية الدولية، الملتقى الدولى التاسع حول استدامة الأمن الغذائى فى الوطن العربى فى ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص١٥.

Bingxin Y 2010, Toward a Typology of Food Security in Developing Countries, Development Strategy and Governance Division International Food Policy, Research Institute.,o12,

٢١ زهري، زينب محمد ٢٠٠٩ الأمن الغذائي وأزمة المياه في الوطن العربي: التجربة الليبية، جامعة قار يونس، ليبيا، ص١٠

Food Wastage Footprint: Impacts on Natural Resources. Technical Report, pp5-7 .٢٠١٣ FAO -

٢٢ حامد، نور الدين ٢٠١٥ مهددات الأمن الغذائي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٦

٢٣ الدروبي، رانية ثابت ٢٠٠٨ مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠-٢٢

٢٤خيضر، محمد ٢٠١٨ تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص٢٠

حامد، نور الدين٢٠١٥ مهددات الأمن الغذائي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٧

٢٥ انظر ذلك:

- FAO 2011, Global food losses and food waste – Extent, causes and prevention. Rome, p15.

٢٦ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠٢٠ تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها، ص ض٣-٥

FAO 2020, COVID-19 and the risk to food supply chains: how to respond. Rome, p8 -

٢٧ المنظمة العربية للتنمية الزراعية٢٠٢٠ تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها، مرجع سابق، ص١٠

٢٨ انظر ذلك:

Elbehri, A, and Wheeler, T. 2015. Climate change, food security and trade: an overview of global assessments and policy insights, Rome, FAO, pp10-12.

٢٩ انظر ذلك:

Tilman, D. 2011, Global food demand and the sustainable Intensification of agriculture. Proc. Natl Acad.Sci, p22

٣٠ الفيل، أحمد بن محمد توفيق ٢٠٠٩ استراتيجية الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الاول، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، ص ص ٢٣-٢٦

٣١ فاتح، حركاتي ٢٠١٨ تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص١٥٢.

٣٢ خلف، رقية ٢٠١٣ السياسة الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، لبنان، ص ص ٣٠و٣١

٣٣ سعيد، ابراهيم أحمد ٢٠١١ أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي: الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧ ، العدد الثالث والرابع، سوريا، ص ٦٧

٣٤ قرشي، إنعام ٢٠٠٧ الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد ٢٨ ، عدد١٠٩، ص ص ٢٠-٢٢ .

٣٥ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠٠١ التكامل الزراعي العربي: الماضي والمستقبل، ص ٤٥.

فاتح، حركاتي ٢٠١٨ مرجع سابق، ص ١٦٨

٣٦ النجفي، سالم توفيق ٢٠١٣ ، مرجع سابق، ص٣٦ .

فاتح، حركاتي ٢٠١٨ مرجع سابق، ص ١٦٣

٣٧ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠٠٣ حلقة العمل التدريبية لبناء القدرات في مجالات الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، الخرطوم، المنامة، مملكة البحرين.

٣٨ طالبي، رياض ٢٠٠١ ، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة: "دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب"، رسالة ماجستير في إدارة أعمال التنمية المستدامة غيرمنشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص١٢-١٤

٣٩ الفيل، أحمد بن محمد توفيق ٢٠٠٩ استراتيجية الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص ٢٩مؤ٦تمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠٠٨ معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص٤٨.